

دور المصارف الإسلامية في تنمية قطاعات الاقتصاد الفلسطيني (دراسة حالة البنك الإسلامي الفلسطيني "2015- 2022")

أحمد كاظم دياب دغمش

الملخص

هدف البحث إلى التعرف على دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ممثلة في البنك الإسلامي الفلسطيني في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين ، وتم استخدام المنهج الوصفي حيث تم الاستعانة بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات باستخدام النسب المالية والمعدلات كأداة من أدوات التحليل، وهي تعتبر من أكثر الوسائل استخداماً، ومقارنة النسب والمعدلات، و من أهم نتائج البحث التي توصلت إليها الدراسة أن حجم الموجودات الاجمالية في البنك الإسلامي الفلسطيني كانت عام 2015 (651) مليون دولار و زادت هذه الودائع إلى (1,661) مليون دولار في نهاية عام 2022، بزيادة بلغت (1,010) مليون دولار، وبلغ حجم الودائع الاستثمارية في البنك الإسلامي الفلسطيني عام 2015 (340) مليون دولار، في حين زادت هذه الودائع إلى (903) مليون دولار في نهاية عام 2022، بزيادة بلغت (563) مليون دولار و وتضاعفت بنسبة زيادة بلغت حوالي (166%) خلال سنوات البحث، وزادت قيمة الموارد الذاتية للبنك من (65) مليون دولار الى (105) مليون دولار بنسبة زيادة بلغت (66%) و يمثل رأس المال المدفوع نسبة (73%) من إجمالي الموارد الذاتية للبنك عن سنوات البحث ومثلت التمويلات الائتمانية المباشرة و بلغت نسبتها (96%) من إجمالي توظيفات البنك عن سنوات البحث و زادت قيمة التمويلات الائتمانية المباشرة للبنك من (311) مليون دولار الى (1028) مليون دولار بنسبة زيادة بلغت (231%) خلال سنوات البحث، ومن أهم توصيات البحث ضرورة سعي المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين إلى زيادة وتوسيع حزمة تمويلها للقطاعات والمشروعات الاقتصادية الإنتاجية والتنموية الداعمة للاقتصاد الفلسطيني، و ضرورة تغيير توجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نحو الاستثمارات والتوظيفات طويلة الأجل وليس قصيرة الأجل والتي حيث تكاد تشكل معظم استثمارات هذه المصارف الى التوجه نحو الاستثمارات التنموية ذات الأجل الطويلة، وضرورة تقليل تركيز المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لأسلوب المراقبة والتسهيلات الائتمانية المباشرة على حساب صيغ التمويل الإسلامية الأخرى .

الكلمات المفتاحية : التنمية الاقتصادية، البنك الإسلامي الفلسطيني، الموارد المالية ، التوظيفات الاجمالية، صيغ التمويل الإسلامية .

Abstract:

The research aimed to identify the role of Islamic banks operating in Palestine, represented by the Palestine Islamic Bank, in financing economic development in Palestine. The descriptive approach was used, as the quantitative approach was used to study and analyze data using financial ratios and rates as a tool of analysis, which is considered one of the most widely used methods, and to compare ratios and rates. One of the most important research results reached by the study is that the size of the total assets in the Palestine Islamic Bank was (651) million dollars in 2015, and these deposits increased to (1,661) million dollars at the end of 2022, an increase of (1,010) million dollars, and the size of investment deposits in the Palestine Islamic Bank in 2015 amounted to (340) million dollars, while these deposits increased to (903) million dollars at the end of 2022, an increase of (563) million dollars and doubled by an increase rate of about (166%) during the research years, and the value of the bank's own resources increased from (65) million dollars to (105) million dollars by an increase rate of (66%), and the paid-up capital represents (73%) of the bank's total own resources for the research years, and represented direct credit financing and amounted to (96%) of the bank's total investments for the research years, and the value of the bank's direct credit financing increased from (311) million dollars to (1028) million dollars, an increase of (231%) during the research years. The most important recommendations of the research are the necessity for Islamic banks operating in Palestine to seek to increase and expand their financing package for productive and developmental economic sectors and projects that support the Palestinian economy, and the necessity of changing the orientation of Islamic banks operating in Palestine towards long-term investments and employment, not short-term ones, which almost constitute most of the investments of these banks, to focus on long-term development investments, and the necessity of reducing the focus of Islamic banks operating in Palestine on the method of Murabaha and direct credit facilities at the expense of other Islamic financing formulas.

Keywords: Economic development, Palestine Islamic Bank, financial resources, total investments, Islamic financing formulas.

الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة:-

أولاً : المقدمة:

تلعب المصارف الإسلامية دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية لأنها ذات سمات وخصائص تنموية مميزة ، و ذات منهج خاص في التأثير الفعال على القطاعات الاقتصادية، بتقديمها التمويل اللازم لتنمية القطاعات الاقتصادية من خلال إمكانياتها القوية في جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية وتقديم تمويلاتها بأساليب وصيغ تمويلية ذات طابع تنموي، و من المعلوم أن أي تنمية اقتصادية واجتماعية لا بد لها من توفر تمويلات واستثمارات تضخها في شرايين القطاعات الاقتصادية ، ولا بد لكل استثمارات من مدخرات تقابلها ، ويعد التمويل والاستثمار هما جناحا عملية التنمية الاقتصادية ، ومن هنا تتبع أهمية المصارف كونها تجمع و تضطلع بهاتين المهمتين المكملتين لبعضهما البعض ، والتي لا يمكن إغفال أثرهما الفعال على التنمية الاقتصادية .

من هنا فقد جاء هذا البحث في محاولة للإجابة على السؤال الرئيس : ما دور البنك الاسلامي الفلسطيني في تمويل القطاعات الاقتصادية في فلسطين خلال الاعوام 2015-2022 ؟

ثانياً : مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة على السؤال الرئيس التالي، ما دور المصارف الاسلامية في تنمية قطاعات الاقتصاد الفلسطيني (2015- 2022) ؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

السؤال الأول : ما حجم الموجودات الإجمالية للبنك الاسلامي الفلسطيني والبنك الاسلامي الفلسطيني في فلسطين للأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وما مقدار ونسبة نموها السنوية ؟

السؤال الثاني : ما حجم الحسابات المطلقة (الودائع الاستثمارية) في البنك الاسلامي الفلسطيني والبنك الاسلامي الفلسطيني في فلسطين اللازمة لتمويل القطاعات الاقتصادية في فلسطين خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وما مقدار ونسبة نموها السنوية ؟

السؤال الثالث : ما حجم الموارد الاجمالية الى الودائع الاجمالية في البنك الاسلامي الفلسطيني والبنك الاسلامي الفلسطيني في فلسطين خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وما مقدار ونسبة نموها السنوية ؟

السؤال الرابع : ما حجم رأس المال المدفوع الى الموارد الاجمالية في البنك الاسلامي الفلسطيني والبنك الاسلامي الفلسطيني في فلسطين ؟ خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وما مقدار ونسبة نموها السنوية ؟

السؤال الخامس : ما حجم الموارد الذاتية وما هي مكوناتها في البنك الاسلامي الفلسطيني في فلسطين والبنك الاسلامي الفلسطيني خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وما مقدار ونسبة نموه السنوية ؟

السؤال السادس: ما حجم التوظيفات الإجمالية في البنك الاسلامي الفلسطيني والبنك الاسلامي الفلسطيني في فلسطين خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وما مقدار ونسبة نموها السنوية ؟

السؤال السابع : ما حجم ونسبة مساهمة البنك الاسلامي الفلسطيني والبنك الاسلامي الفلسطيني في فلسطين في تقديم التمويل بصيغ الاستثمار الاسلامية مثل : بأسلوب المشاركة والمضاربة والبيع التأجيرى وغيرها من صيغ التمويل الاسلامية خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟

السؤال الثامن: ما حجم ونسبة مساهمة البنك الاسلامي الفلسطيني والبنك الاسلامي الفلسطيني في فلسطين في تمويل القطاعات الاقتصادية ؟ ما أولويات أجندة تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟

ثالثاً : أهداف البحث

- 1- التعرف على حجم رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، ووزنها النسبي.
- 2- التعرف على حجم توظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، بأساليب التمويل المربحة والمشاركة والمضاربة والتمويل التأجيري ، و الوزن النسبي لكل أسلوب تمويل منها بالمقارنة مع توظيفاتها الإجمالية .
- 3- التعرف على حجم ونسبة مساهمة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في تمويل القطاعات الاقتصادية .
- 4- التعرف على الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية في فلسطين إلى تحقيقها من خلال أنشطتها التمويلية المختلفة، وعلى أولويات أجندة تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة لدى هذه المصارف.

رابعاً : أهمية البحث

- 1- يعتبر من الأبحاث القليلة في فلسطين في هذا المجال ، في ظل قلة ومحدودية الدراسات والأبحاث السابقة، التي عالجت موضوع البحث ، والرغبة في تقديم هذا الجهد املاً أن يكون إضافة حقيقية ونوعية في هذا المجال.
- 2- يسعى البحث لتقييم الأداء الاقتصادي والتنموي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين خلال فترة زمنية (2015-2022) في فلسطين .
- 3- يزود المهتمين بالمصارف الإسلامية مستثمرين، وإداريين، وعاملين، ومتعاملين وباحثين، في مجال المصارف الإسلامية بالمعلومات، والمؤشرات، والنتائج التي تخدم كل في مجال اهتمامه.

خامساً : حدود البحث :

- الحد المكاني: المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين .
- الحد الزماني: الفترة ما بين عامي 2015-2022.
- الحد الموضوعي: دور المصارف الإسلامية في فلسطين في تمويل القطاعات الاقتصادية في فلسطين .

سادساً : متغيرات البحث :

1. المتغيرات المستقلة

- حجم ونسبة التوظيفات الإجمالية في فلسطين .
 - حجم ونسبة تمويل القطاعات الاقتصادية في فلسطين .
 - حجم ونسبة المساهمة في تمويل القطاعات الاقتصادية بأسلوب المشاركة والمضاربة والبيع التأجيري وغيرها من صيغ التمويل الإسلامية .
- #### 2- المتغير التابع
- دور المصارف الإسلامية في تمويل القطاعات الاقتصادية في فلسطين.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة و أدبيات البحث:-

تعددت الدراسات حول المصارف الإسلامية، وقلما كانت هذه الدراسات ، تقيم تجربة هذه المصارف في المجتمعات الإسلامية ، وخصوصاً في فلسطين ، وفيما يلي أهم هذه الدراسات:

ثامناً: الدراسات السابقة

هدفت دراسة الطمبور (2018) إلى بيان دور الجهاز المصرفي الفلسطيني في تنمية الاقتصاد الفلسطيني (1996-2000) ، وتوصلت الدراسة إلى إيجاب المصارف الفلسطينية عن التوسع في تمويل المشاريع التنموية لأسباب داخلية تتعلق بهذه المصارف مثل حداثة هذه المصارف ، وأخرى تتعلق بأسباب خارجية تعود إلى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في فلسطين اسة ، أما دراسة أبو معمر (2018) فتوصلت الى أن نسبة التسهيلات إلى الودائع التي تقدمها المصارف المصرية أعلى من تلك التي تقدمها المصارف الوطنية والأردنية العاملة في فلسطين ، و أن الظروف السياسية تؤثر إلى حد كبير على حجم التسهيلات المقدمة للقطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاع

الزراعي، أما دراسة الفراء (2018) فتوصلت الدراسة إلى التزايد المستمر لموجودات وودائع و توظيفات المؤسسات المالية الإسلامية في فلسطين 2010 - 2017، كما أن أغلب توصيفاتها قد تم بأسلوب المراجعة وإن مساهمة هذه المؤسسات ما تزال محدودة نظراً لقصر مدة عملها، وأوصت الدراسة بضرورة تحديث وتبسيط إجراءات العمل في المصارف الإسلامية، والعمل على توصيف الوظائف في المصارف أما دراسة حمدان والمدلل (2018) فهدفت الدراسة إلى تحديد محددات التنمية الاقتصادية في فلسطين، ومدى استدامتها مستقبلاً وقد توصلت إلى وجود عالقة تبادلية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، تأثير الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية أما الإنفاق العام والتسهيلات الائتمانية المباشر والصادرات والواردات كان إيجابياً إلى نتائج الدراسة في حين أن دراسة المشهراوي (2017)، توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية العاملة في فلسطين لديها رغبة في التوسع في منح التسهيلات لمختلف القطاعات الاقتصادية، باستثناء القطاع الزراعي وذلك بسبب ارتفاع درجة المخاطرة وأن هناك اهتمام من البنوك بالضمانات التي يقدمها العميل كشرط أساسي لقبول طلب تسهيله، أما دراسة الفراء، فقد توصلت إلى أن البنوك الإسلامية في فلسطين قامت في التوسع في منح التسهيلات لمختلف القطاعات الاقتصادية و كما توصلت الدراسة إلى أن البنوك لم تصل إلى الحد الأدنى لنسبه التسهيلات على الودائع .

التعليق على الدراسات السابقة :

- 1- مما تقدم من عرض للدراسات السابقة يتبين تطرق الدراسات السابقة إلى تناول المصارف الإسلامية من عدة جوانب دورها في التنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية
- 2- تطوير السياسة التمويلية للمصارف الإسلامية العوامل المحددة لقرارات منح التسهيلات الائتمانية إضافة إلى التطرق للمصارف التجارية الأخرى العاملة في فلسطين من حيث دورها في الاستثمار .
- 3- تعتبر هذه الدراسة مكملية لما جاءت به الدراسات السابقة، وطرقها لموضوع الدراسة بصورة جديدة لم تتطرق لها الدراسات السابقة، مثل معرفة دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية في فلسطين .
- 4- لقد تشابهت الدراسة مع الدراسات السابقة في طرحها للمصارف والمصارف الإسلامية على وجه الخصوص.
- 5- تميزت الدراسة عن باقي الدراسات بعدد السنوات التي تناولتها الدراسة وهي 8 اعوام وتمثل مرحلة التفوق النوعي للمصارف الإسلامية .

الفصل الثاني : الأعمال و الخدمات المصرفية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

1-2 الأعمال المصرفية و التنمية الاقتصادية :

يعتبر المصرف الإسلامي مؤسسة اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية، لأنها تهدف إلى تعبئة وحشد مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمار الحقيقي لخدمة المجتمع، في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ومن ثم تصحيح وظيفة المال في المجتمع ووضعها في مسارها الصحيح⁽¹⁾، وهذا بدوره يتطلب العمل على تنويع مجالات الاستثمار للقطاعات الاقتصادية المختلفة، لسد الحاجات المقدرة للمجتمع وهذا فرض كفائي بمعنى ضرورة أن يتم العمل على توفير كل ما يحتاجه المجتمع، من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات، حتى يكتفي المجتمع ذاتياً ويستغني عن الآخرين. ويرى البعض أن "ثمة علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال، وان كانا غير مترادفين، والواقع أن تكوين رأس المال يمثل عملية بناء الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد بينما تتطلب التنمية استغلال مثل هذه الطاقة من أجل رفع مستويات عيش الجماعة"⁽²⁾.

1. نخبة من أساتذة الجامعات المتخصصين والخبراء، (برنامج صيغ الاستثمار الإسلامية)، المجلد الأول، مركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث والدراسات والاستثمارات والتدريب، 1996، ص 121 .

1. حبيب، كاظم، (مفهوم التنمية الاقتصادية)، الطبعة الأولى، دار الفارابي، الجزائر، 2004، ص 78.

مما تقدم يرى الباحث أن النظام المصرفي يقدم فرصة حقيقية لنمو القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تشكل أنشطة الاقتصاد القومي بصورة رئيسية، من خلال تقديم التمويل اللازم لهذه القطاعات، وبهذا يعتبر النظام المصرفي جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد القومي ، ولا يمكن النظر للاقتصاد القومي بمعزل عن النظام المصرفي. فالمصارف تسعى إلى تجميع الأموال ، وتيسر الحصول عليها، وذلك تعزيزاً لطاقة رأس المال، وهذا التعزيز يتمثل بشكل رئيسي في إمكانية المصارف في توسيع قاعدة تمويلاتها، كما أن المصارف لم توجد في الأصل لتكون وكيلاً للتنمية بل هي وسيط مالي ، ومن هنا فإن دور المصارف كوسيط لا يكون مسئولاً عن خلق عملية التنمية الاقتصادية ، بقدر ما تكون مهمته تقديم الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، من خلال منح التسهيلات الحقيقية المباشرة وغير المباشرة للقطاعات الاقتصادية⁽³⁾.

ويعتبر الجهاز المصرفي يعتبر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المرجوة في جميع قطاعات الاقتصاد القومي، والمتمثل في القيام بالوساطة المالية، من خلال ميكانيكية تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في الآلات ، والمعدات والأبنية والبنية التحتية والبضائع و الخدمات، وتقدم هذه الميكانيكية الفرصة للاقتصاد القومي للنمو محسنة بذلك المستوى الحياتي للسكان.

مفهوم دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية :

إذا كانت نظرية المصرف التقليدي تقوم على أساس انه تاجر بضاعته النقود، يشتري أو يستأجر النقود (أموال المودعين) بثمان معين هو فائدة ثابتة ذات سعر قليل، أو بدون ثمن في الحسابات الجارية في الودائع تحت الطلب، ويبيع الأموال بأعلى الأسعار حيث يقوم البنك بتأجير هذه الأموال للغير مقابل ثمن هو سعر الفائدة ، أعلى كثيراً من الثمن الشراء الأول ، ويمثل الفرق بين الفائدة المحصلة من طالبي الأموال المقترضين وبين الأموال المحصلة من المودعين ، المصدر الرئيسي لإيرادات البنك التقليدي ومن ثم ربحيته، ولكن المصرف الإسلامي لا يعتبر تاجراً للنقود ، وان كانت النقود أداة فعالة لها دورها الأساسي في عمل المصرف ، ولأنه ليس تاجراً للنقود فان تعامله مع هذه النقود لا يتم بمنطق الشراء والبيع ، ولكن باعتبارها أداة لتحريك الجهد البشري وتشغيل الموارد والطيبات التي من الله (سبحانه) بها على الإنسان ، لذا فمن الطبيعي على المصرف الإسلامي باعتباره البديل الأصيل للمصارف التقليدية، وكونه يلغي اعتبار النقود كبضاعة، أن يجتهد ويقدم الصيغ التمويلية التي تكفل له الحصول على الإيرادات اللازمة لممارسة نشاطه كبديل عن نظام الفائدة، الذي تركز عليه نظرية الإقراض والتمويل في البنوك التقليدية⁽⁴⁾.

و يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية، حيث لا يتصور حدوث عملية تنمية اقتصادية حقيقية في غياب دور فاعل لهذه المصارف، فالمصارف تلعب دور الوسيط المالي بين المستثمرين والمدخرين، كما تقوم بتقديم العديد من الخدمات المالية والمصرفية الأخرى التي تساعد على تسهيل العمليات التجارية في البلاد وتسرع وسائل الدفع والشراء، وتسهل عملية تسوية الاستيراد والتصدير، وبشكل عام تعمل على تسهيل النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءته وتسريع نموه، ولعل أهم مدخل اقتصادي يقدمه القطاع المصرفي هو التمويل، فالتمويل مدخل اقتصادي يساهم في العملية الإنتاجية لكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو الذي يساعد على إنشاء المشروعات الجديدة، و توسيع وتطوير المشروعات القائمة، ما ينعكس إيجاباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين⁽⁵⁾ .

2. حسين ، عادل وآخرون ، (التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل) ، الطبعة الأولى، عمان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، 2006 ، ص 48.

1. صوان ، محمود حسن ، (أساسيات العمل المصرفي الإسلامي)، الطبعة الأولى ، عمان، دار وائل للنشر، 2011 ، ص 124.

1. أبو معمر ، فارس (دور البنوك في الاستثمار في فلسطين)، بحث منشور مجلة الجامعة الإسلامية بغزة ، المجلد العاشر ، العدد الأول ، 2002 ، ص 189.

2- أهداف المصارف الإسلامية

1. توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة .
2. توفير كادر مصرفي متفهم لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي سواء على مستوى التنفيذ أو التخطيط.
3. المساهمة في تطبيق القواعد الشرعية في المعاملات الاقتصادية و الإسلامية بشكل عام.
4. تحقيق هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية وذلك من خلال تخصيص مواردها للاستثمار فيها كما وتسعى المصارف الإسلامية إلى العمل على الاكتفاء الذاتي (6) .
5. تحقيق الربح وهو أهم الأهداف قاطبة وبدونه لا يستطيع المصرف الاستمرار أو البقاء والربح يهم كل من المودعين وحملة الأسهم . ح تحقيق الأمان يسعى المصرف إلى العمل في مناخ يتسم بالأمان والبعد عن المخاطر وذلك بإتباعه سياسة التنوع في توظيفاته بدرجة مخاطرة مقبولة زيادة التشغيل من خلال تمويله للنشاطات الاقتصادية سواء الاستثمارية أو الإنتاجية أو الاستهلاكية .
6. تصحيح الهيكل الاقتصادي عن طريق تمويل للنشاطات الاقتصادية عموماً والنشاطات الاستثمارية المنتجة خصوصاً.

المبحث الثاني: الأعمال و الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية:-

3-1 الودائع المصرفية في المصارف الإسلامية(7)

1- ودائع الحسابات الجارية وتحت الطلب

إن كلمة "حساب جاري" أصبحت اصطلاحاً في العرف المصرفي في أنحاء العالم وديعة بالاطلاع، والحساب الجاري بالاطلاع في المصرف الإسلامي من الخدمات المتاحة لديه، كأى مصرف تجاري آخر، فالعميل صاحب الحساب الجاري له الحق في إيداع وسحب أي مبلغ من حسابه الجاري، في أي وقت يشاء، وفي حدود ما يسمح به رصيده لدى المصرف.

2- ودائع التوفير

الأصل في ودائع التوفير أنها وعاء ادخاري، وُجد لتشجيع صغار المدخرين على تنمية وعبهم الادخاري، ومنحهم الفرصة للاستفادة من هذه الودائع، وخصوصاً ذوي الدخل المحدود، وشروط ودائع التوفير في المصرف الإسلامي لا تختلف كثيراً عن شروط نظيره المصرف التقليدي، فكل عملية سحب أو إيداع أو تحويل تتم على وديعة التوفير، تثبت في دفتر التوفير ولا بد أن تعتمد بتوقيعات المصرف على هذا الدفتر

3-الودائع الاستثمارية

يطلق البعض على الودائع الاستثمارية "ودائع لأجل"، وتهدف المصارف إلى تشجيع هذه الودائع، لأنها تعتبر أهم وعاء يغذى عمليات التمويل و الاستثمار التي تقوم بها ، ويتضمن طلب إيداع الوديعة عادة النص على مبلغ الوديعة، ومدة بقاءها في المصرف، وتقويض المصرف في استثمارها في عمليات الاستثمار المختلفة التي يقوم بها المصرف

4 - شهادات الاستثمار الإسلامية

هي إحدى الأدوات الادخارية التي تقدمها المصارف الإسلامية، وتتميز بحصولها على حصة مشاركة في الأرباح، ومن حق حاملها استرداد قيمتها بعد فترة من الزمن، ولها نصيب في أرباح المصرف، مُصدر هذه الشهادات حسبما يتحقق من أرباح.

5 - ودائع الاستثمار المخصص

هي عبارة عن ودائع نقدية يتسلمها المصرف من الراغبين في توكيله باستثمارها في جهة أو مشروع محدد وموضح مسبقاً من قبل المصرف لأصحابها وذلك على أساس أن يقوم المصرف بدور الوسيط مقابل نسبة أو حصة من صافي الربح المتحقق دون أن يتحمل المصرف أية خسارة.

1. البعلي ، عبد الحميد محمود ، (أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الواقع والآفاق) الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار وهبة ، 1990، ص 135.

أنواع الكفالات المصرفية⁽⁸⁾

1- كفالة ابتدائية :

تطلب الجهات المستفيدة هذا النوع من الكفالات من الراغبين في الاشتراك (الدخول) في عطاء أو مناقصة أو مزايعة، وتحل هذه الكفالات محل النقود السائلة كغطاء مقدم من العملاء إلى الجهة طالبة الكفالة، سواء كانت رسمية أو أهلية، وهذه المطالبة بتقديم الكفالة الابتدائية تعتبر ضمن الشروط المبدئية اللازمة للمشاركة والتنافس على تنفيذ المناقصة، ويعتبر ضماناً لجدية الراغبين في المشاركة في تنفيذ المناقصة.

2- الكفالة النهائية :

تطلب الجهات المستفيدة هذا النوع من الكفالات ممن يقع عليهم الاختيار لتنفيذ أعمال معينة، وتطلب هذه الكفالة لضمان التزام العميل بتنفيذ الأعمال الواجبة عليه القيام بها، حتى نهايتها بدون تأخير، وحسب الجدول الزمني المعد لها.

3- كفالة حسن التنفيذ :

تطلب الجهات المستفيدة هذا النوع من الكفالات ممن يقومون بإنجاز أعمال موكله إليهم من قبلها، وذلك ضماناً للالتزام العميل بتنفيذ الأعمال المطلوبة منه، طبقاً للشروط المتفق عليها مع الجهة طالبة الكفالة .

- الاعتمادات المستندية⁽⁹⁾

يعرف الاعتماد المستندي على أنه "تعهد كتابي صادر من المصرف (فاتح الاعتماد) بناء على طلب وتعليمات أحد العملاء (المستورد)، يلتزم المصرف بمقتضاه بدفع مبلغ معين، أو قبول سحبات مصرفية، أو كمبيالات مسحوبة عليه من المصدر مقابل استلام مستندات شحن البضاعة ومستندات أخرى مطابقة للشروط الواردة في الاعتماد " .

- : بوالص التحصيل :

تعرف بوليصة التحصيل أنها "مجموعة من المستندات التجارية تبين شحن كمية من البضاعة من بلد التصدير إلى بلد الاستيراد تنفيذاً لعقد بيع أو فاتورة مبدئية، متفق عليها بين المصدر والمستورد إلى مصرف مراسل له في بلد المستورد ليقوم الأخير بتحصيل قيمتها من المستورد ومن ثم تحويلها إلى المصدر من خلال المراسل"، وتنشأ بوالص التحصيل عندما تقوم بين المصدرين والمستوردين ثقة في التعامل التجاري حيث تقوم هذه الثقة مقام فتح الاعتمادات ، وفي هذه الحالة يكون دور المصرف الوسيط في تحصيل قيمة البوالص وتحويلها إلى مراسلة في الخارج ليقوم بدوره بدفعها إلى أصحابها. ⁽¹⁰⁾ .

الشيكات: يستخدم الشيك كمستند مصرفي للصرف من الحسابات الجارية في المصارف، ومن المعروف أن الشيك هو "أمر صادر من الساحب (صاحب الحساب) إلى المسحوب عليه (وهو المصرف) بأن يدفع لشخص ثالث أو لأمره أو لحامل الشيك (وهو المستفيد) مبلغاً معيناً وذلك بمجرد الاطلاع" .

- خدمة الأوراق المالية

يختص هذا القسم بتقديم نوع آخر من الخدمات لعملاء المصرف وهو بيع الأوراق المالية، وشراؤها، وحفظها بصفة أمانة، وتحصيل أرباحها الموزعة للمستفيدين، والتسليف بضمانها، وتلقي ائتمانات الأفراد فيها نيابة عن الشركات المصدرة لهذه الاكتمانات، وتصنف الأوراق المالية من أسهم وسندات ضمن الأصول المتداولة للمصارف، وذلك لسهولة تحويلها إلى سيولة من خلال السوق المالي، وتستثمر المصارف جزءاً من أموالها في محافظ أوراق مالية، يطلق عليها في العادة "محفظة أوراق مالية"، ويقتني المصرف هذه الأوراق في العادة إما بغرض المتاجرة، أو بغرض الاحتفاظ لوقت معين ⁽¹¹⁾ .

1. المرجع السابق، ص 10.

1- البنك الإسلامي الفلسطيني، (دليل الخدمات المصرفية)، نشرة تعريفية، دائرة الدراسات والأبحاث والتطوير، آب، 2020، ص 11.

1. عبد الله، خالد أمين، (العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة)، الطبعة الثالثة، عمان، دار وائل للنشر، 2002، ص 75.

1- الوادي، محمود حسين، ونزال، عبد الله إبراهيم (2010م)، "الخدمات في المصارف الإسلامية"، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع،

عمان، الأردن، ص 83.

خدمات مصرفية أخرى في المصارف الإسلامية

تقدم المصارف الإسلامية بعض الخدمات المصرفية الأخرى مثل :

1. خدمة شراء وبيع العملات الأجنبية مقابل عمولة تبديل عملات حسب أسعار الصرف اليومية المتداولة .
2. خدمة الحفظ الأمين للأمانات كالمجوهرات الثمينة والمستندات الهامة من خلال خزانات حديدية محصنة ومصممة خصيصاً لتكون ضد السرقة وضد الحريق.
3. التحويلات الداخلية والخارجية من المصرف للفروع الأخرى للمصرف ، أو من وإلى فروع المصارف الأخرى داخل الدولة وإلى جميع أنحاء العالم .
4. إصدار الشيكات المصرفية والشيكات السياحية إلى العملاء وبطاقات الصرف الآلية .

الفصل الثالث: الجهاز المصرفي الفلسطيني:-

جاء تأسيس "سلطة النقد الفلسطينية" ومباشرتها لاختصاصاتها في شهر كانون أول 1994 , أمراً فرضته الظروف السياسية والاقتصادية وغيرها، ونشأت معه الحاجة إلى وجود جهاز مصرفي قوي ، قادر على أداء دوره في تنشيط متطلبات العمل المالي والمصرفي والاقتصادي في فلسطين، وتميزت هذه الفترة بتزايد الطلب على افتتاح البنوك الوطنية والتفرع للبنوك الفلسطينية والأجنبية، ويلاحظ النشاط المتزايد والتسابق للمصارف الوطنية والفلسطينية، وخصوصاً المصارف الأردنية منها على افتتاح العديد من المصارف الجديدة في المدن الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، إضافة إلى افتتاح فروع جديدة لبعض البنوك العاملة في التجمعات السكانية ذات الكثافة السكانية والمناطق ذات النشاط الاقتصادي في فلسطين، أما من حيث توزيع المصارف الوطنية والفلسطينية والأجنبية وفروعها العاملة في فلسطين ، حتى نهاية عام 2022 ، فكانت كما يأتي⁽¹²⁾.

أولاً : البنوك المحلية

وهي مجموعة البنوك المحلية التي تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة:

- (1) بنك فلسطين (استحوذ على البنك التجاري الفلسطيني).
- (2) البنك الوطني (اندماج ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك الفلسطيني الفلسطيني للاستثمار) ، واستحوذ على البنك التجاري الأردني.
- (3) بنك الاستثمار الفلسطيني
- (4) مصرف الصفا
- (5) بنك القدس (استحوذ على فروع البنك الأردني الكويتي في فلسطين)
- (6) البنك الإسلامي الفلسطيني
- (7) البنك الإسلامي الفلسطيني
- (8) بنك الاستقلال للاستثمار والتنمية (مصرف حكومي).
- (9) البنك الوطني الإسلامي (أنشأ عام 2008، وعمله يقتصر على قطاع غزة)⁽¹³⁾ .
- (10) بنك الانتاج (أنشأ عام 2012، وعمله يقتصر على قطاع غزة)⁽¹⁴⁾ .

ثانياً : البنوك الوافدة

- (1) البنك الفلسطيني
- (2) بنك القاهرة عمان
- (3) بنك الاسكان للتجارة والتمويل
- (4) بنك الأردن
- (5) البنك الأهلي الأردني

1- سلطة النقد الفلسطينية، (كتيب تعريفي)، دائرة الأبحاث والتطوير، أيلول ، 2022.

2- أنشأ في غزة وهو غير مرخص من سلطة النقد الفلسطينية.

3- أنشأ في غزة وهو غير مرخص من سلطة النقد الفلسطينية.

- (1) بنك الأقصى الإسلامي: ألغي ترخيصه في عام 2010
- (2) بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط : بنك بريطاني أغلق فرعه رسمياً في فلسطين في 31 ديسمبر 2015 .
- (3) البنك التجاري الفلسطيني: اندمج داخل بنك فلسطين ضمن اتفاقية تفاهم في عام 2016
- (4) بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك الفلسطيني الفلسطيني للاستثمار اندمجا في 2012 و شكلا البنك الوطني
- (5) البنك الأردني الكويتي، أعلن بنك القدس عن اندماج فروع البنك الأردني الكويتي في فلسطين ضمنه في 1 يوليو 2018

(6) البنك التجاري الأردني، أعلن البنك الوطني عن استحواذه على فروع في الضفة الغربية في 29 يوليو 2020

نشأة المصارف الإسلامية في فلسطين :

بدأت الصيرفة الإسلامية في فلسطين بتأسيس البنك الإسلامي الفلسطيني في عام 1995 ، ويعمل في القطاع المصرفي الآن بئكان إسلاميان مرخصان من أصل (7) بنك محلية و (6) أجنبية، وهي البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي الفلسطيني⁽¹⁵⁾ .

1- نشأة وتأسيس البنك الإسلامي الفلسطيني :

تم تأسيس البنك الإسلامي الفلسطيني كشركة مساهمة عامة باسم " شركة البنك الإسلامي الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة" والمسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بمدينة أريحا، بتاريخ 18/5/1995 1995/5/18 تحت رقم (11-563201)، ومنح حق مباشرة العمل من مراقب الشركات بمدينة رام الله بتاريخ 18/6/1995، و زاول أعماله من خلال أول فرع له في مدينة غزة بتاريخ 6/4/1996 و يقع المقر الرئيسي للبنك في مدينة رام الله⁽¹⁶⁾.

1- نشأة وتأسيس البنك الإسلامي الفلسطيني :⁽¹⁷⁾

حصل البنك الإسلامي الفلسطيني على الموافقة النهائية للعمل من قبل سلطة النقد بتاريخ 15/5/1997، باسم " شركة البنك الإسلامي الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة" المسجلة لدى مسجل الشركات بالسلطة الوطنية الفلسطينية بمدينة غزة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (563200922) بتاريخ 16/12/1995 بموجب قانون الشركات رقم 18 لسنة 1929 وتعديلاته، و يقع المقر الرئيسي للبنك في مدينة رام الله .

جدول (5)

يوضح أسماء البنوك الإسلامية العاملة حالياً في فلسطين

م.	البنك	سنة التأسيس	ملاحظات
1.	البنك الإسلامي الفلسطيني	1995م	مُرخص من سلطة النقد الفلسطينية
2.	البنك الإسلامي الفلسطيني	1995م	
3.	البنك الوطني الإسلامي	2008م	غير مُرخص من سلطة النقد الفلسطينية
4.	بنك الإنتاج الفلسطيني	2012م	

1- البنك الإسلامي العربي، التقرير السنوي للبنك 2020، مارس، 2021، ص36.

2- المرجع السابق، ص 37 .

1- البنك الإسلامي الفلسطيني، التقرير السنوي، 2020، ص34 .

1- منهج البحث :

يهدف البحث إلى تقييم دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية ، ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لدراسة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني بصفة عامة، المصارف الإسلامية بصفة خاصة ، حيث تم الاستعانة بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات حيث تم استخدام النسب المالية والمعدلات كأداة من أدوات التحليل، وهي تعتبر ملائمة لقياس أداء المصارف الإسلامية في فلسطين وتم التعرف على دور هذه المصارف من خلال معايير ومؤشرات قياس كمية تفصيلية دقيقة ، ترتبط ارتباطاً قوياً بجوهر مشكلة موضوع البحث .

التحليل المالي للقوائم المالية للمصارف الإسلامية في فلسطين :

تطور التحليل المالي خلال فترة قياسية لا تتجاوز ثلاثة عقود من فن إلى علم قائم بحد ذاته يستخدم بشكل متزايد في الشركات والأسواق المالية، ويساعد على توفر أفكار جديدة لتطوير الأعمال، وكيفية إدارة وتشغيل الشركات، والمساعدة في اتخاذ القرارات ، وتم استخدام المعادلة التالية (18) :

$$\text{معدل النمو للسنة ن} = \frac{\text{حجم الموجودات في السنة ن} - \text{حجم الموجودات في السنة ن-1}}{\text{حجم الموجودات في السنة ن-1}} \times 100\%$$

3- مجتمع وعينة البحث

يمثل مجتمع البحث جميع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، وحيث أن عدد هذه المصارف يعتبر قليلاً ، فقد تم أخذها جميعاً كعينة للدراسة ، أي تم تطبيق أسلوب الحصر الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة ، وقد تكون مجتمع الدراسة من مصرفين وهما:

اسم المصرف	المقر الرئيسي
1- البنك الإسلامي الفلسطيني	رام الله
2- البنك الإسلامي الفلسطيني	رام الله

4- مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على كل من المصادر الثانوية والأولية ، وذلك بهدف الإجابة على تساؤلات الدراسة ، واختبار فروضها، وتحقيق أهدافها ، وهي موضحة كما يأتي :

5- المصادر الثانوية

تعددت مصادر البيانات الثانوية التي تم جمعها لأغراض الدراسة ، وهي عبارة عن البيانات الأساسية المنشورة عن الجهاز المصرفي الفلسطيني، والتي تقوم بإعدادها ونشرها سلطة النقد الفلسطينية ، البيانات والتقارير المالية السنوية، والنشرات الخاصة التي تقوم بإصدارها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، بالإضافة إلى التقارير والنشرات والإحصائيات التي تصدرها بعض المؤسسات والمراكز الفلسطينية المتخصصة في الدراسات والأبحاث، وفي مقدمتها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، في إطار الإجابة على السؤال الرئيس للبحث والسئلة الفرعية فقد قام الباحث بالاعتماد على المعايير والمؤشرات المتعارف عليها في تقييم دور المصارف الإسلامية.

حيث تم دراسة أوضاع المصرف من خلال تطبيق مجموعة المعايير والمؤشرات مع بعض التعديلات التي تتناسب مع خصوصية تجربة المصارف الإسلامية في فلسطين، مع بعض الإضافات في المعايير والمؤشرات التي رآها

1. لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين 1996، موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية ،المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ص19.

2. رمضان، زياد سليم ، ومحفوظ، أحمد جودة، (إدارة البنوك)، الطبعة الثانية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2019، ص108.

الباحث ضرورية لبحثه ، و بناء على نوعية البيانات الواردة في التقارير المالية السنوية الصادرة من البنك بما يخدم هدف الوصول إلى قياس دور هذه المصارف بشكل يحقق نتائج قياس صحيحة ومعبرة بشكل كبير عن دور المصارف الإسلامية في فلسطين، (19) .

مناقشة نتائج البحث حول دور البنك الاسلامي الفلسطيني

أولاً) الإجابة على السؤال الأول من أسئلة البحث :

ينص السؤال الأول على ما يلي :

السؤال الأول : ما حجم الموجودات الإجمالية للبنك الاسلامي الفلسطيني للأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وما مقدار ونسبة نموها السنوية ؟

وللإجابة على السؤال الأول نورد ما يأتي :

جدول رقم (12) يبين الموجودات الإجمالية في البنك الاسلامي الفلسطيني (المبالغ بالمليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط
الموجودات الإجمالية	675	809	1,010	1,104	1,315	1,511	1,656	1,516	1200
مقدار النمو السنوي	-	134	201	94	211	196	145	-140	105
معدل النمو السنوي	-	20%	25%	9%	19%	15%	10%	-8%	11%

المصدر: الميزانية المجمعة للبنك الاسلامي الفلسطيني في فلسطين للسنوات من 2015 الى 2022

يلاحظ من واقع بيانات الجدول السابق رقم (12) ما يلي :

- 1- حقق البنك نمواً مزايداً في موجوداته الإجمالية بنسبة زيادة بلغت حوالي (125%) على مدى سنوات البحث .
- 2- بلغ حجم الموجودات الإجمالية في البنك الاسلامي الفلسطيني ، عام 2015 (675) مليون دولار، في حين زادت هذه الموجودات إلى (1,516) مليون دولار في نهاية عام 2022، بزيادة بلغت (841) مليون دولار .
- 3- بلغ المتوسط العام لمعدلات نمو الموجودات الإجمالية للبنك (11%) خلال سنوات البحث
- 4- تميز عام 2017 بأعلى مستوي نمو للموجودات الإجمالية للبنك حيث بلغ (25%).
- 5- بلغ متوسط قيمة موجودات البنك الإجمالية حوالي (1,200) مليون دولار خلال سنوات البحث .
- 6- بلغ متوسط نمو موجودات البنك الإجمالية حوالي (105) مليون دولار خلال سنوات البحث.

وبناءً على ما سبق يرى الباحث :

أن البنك الاسلامي الفلسطيني قد حقق زيادة في موجوداته الإجمالية خلال سنوات الدراسة و هذا يرجع الى توجه المجتمع الفلسطيني في معاملاته المصرفية نحو اختيار البديل الاسلامي كبديل أصيل، والى نجاح ادارة البنك في تحقيق أهداف واستراتيجية البنك نحو التوسع الاقليمي والرأسي .

ثانياً) الإجابة على السؤال الثاني من أسئلة البحث :

ينص السؤال الثاني على ما يلي :

السؤال الثاني : ما حجم الودائع الاستثمارية (حسابات الاستثمار المطلقة) في للبنك الاسلامي الفلسطيني في فلسطين ؟ وما مقدار ونسبة نموها السنوية ؟

وللإجابة على السؤال الثاني نورد ما يأتي :

3. لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين 1996، موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية ،المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ص26.

4. رمضان، زياد سليم ، ومحفوظ، أحمد جودة، (إدارة البنوك)، الطبعة الثانية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2019، ص108.

جدول رقم (13)
يبين الودائع الإجمالية (حسابات الاستثمار المطلقة) في البنك الإسلامي الفلسطيني
المبالغ بالمليون دولار

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط
الودائع الاجمالية	365	448	549	644	736	768	901	874	661
مقدار النمو السنوي	-	84	101	95	92	31	133	-27	64
معدل النمو السنوي	-	23%	23%	17%	14%	4%	17%	-3%	12%

المصدر: الميزانية المجمعة للبنك الإسلامي الفلسطيني للسنوات من 2015 ال 2022
يلاحظ من واقع بيانات الجدول السابق رقم (13) ما يلي :

1. حقق البنك نمواً مزايداً في موجوداته الإجمالية بنسبة زيادة بلغت حوالي (139%) على مدى سنوات البحث .
2. بلغ حجم الودائع الاستثمارية في البنك الإسلامي الفلسطيني عام 2015 (365) مليون دولار، في حين زادت هذه الودائع إلى (974) مليون دولار في نهاية عام 2022، بزيادة بلغت (510) مليون دولار و وتضاعفت بنسبة زيادة بلغت حوالي (140%) خلال سنوات البحث.

3. حقق البنك اعلي معدلات نموه في عامي 2016، 2018 على التوالي بنسبة بلغت حوالي (23%) لكل منهما.

4. بلغ المتوسط العام لمعدلات نمو الودائع الإجمالية للبنك (12%) خلال سنوات البحث .

5. بلغ المتوسط العام للنمو السنوي للودائع الإجمالية للبنك (64) مليون دولار خلال سنوات البحث .

وبناءً على ما سبق يرى الباحث:

أن هذه النتائج تؤكد على أن البنك الإسلامي الفلسطيني استطاع زيادة كل من ودائعها الإجمالية والاستثمارية بصورة ملموسة وكبيرة، واستطاع استقطاب وزيادة عدد عملائه كماً وكيفاً، واصبحت البنوك الإسلامية جزء أصيل من أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني وتمثل حالة استقطاب على حساب حصة البنوك التجارية، وهذا يؤكد نجاح المصارف الإسلامية في فلسطين وفي العالم أجمع .

ثالثاً) الإجابة على السؤال الثالث من أسئلة البحث :

ينص السؤال الثالث على ما يأتي :

السؤال الثالث : ما حجم الموارد الاجمالية الى الودائع الاجمالية في البنك الإسلامي الفلسطيني في فلسطين خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وما مقدار ونسبة نموها السنوية ؟

وللتعرف على إجابة هذا السؤال فقد تم التوصل إلى النتائج التالية الموضحة من خلال الجدول أدناه :

جدول رقم (14) يبين الموارد الإجمالية و الودائع الاجمالية في البنك الإسلامي الفلسطيني
(المبالغ بالمليون دولار)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط
الموارد الاجمالية	675	809	1,010	1,104	1,315	1,511	1,656	1,516	1,200
الودائع الاجمالية	365	448	549	644	736	768	901	874	661
الودائع- الموارد الاجمالية	311	361	461	460	579	744	755	642	539
النسبة السنوية	46%	45%	46%	42%	44%	49%	46%	42%	45%

المصدر: الميزانية المجمعة للبنك الإسلامي الفلسطيني للسنوات من 2015 ال 2022

- يلاحظ من واقع بيانات الجدول السابق رقم (14) ما يلي:
1. بلغ متوسط قيمة الودائع الاجمالية بأنواعها (661) مليون دولار في حين بلغ متوسط قيمة موارد البنك الإجمالية (1,200) مليون دولار خلال سنوات البحث .
 2. سجلت الودائع الاجمالية الى الموارد الاجمالية متوسط نسبة معدلات النمو بلغت (46%) خلال سنوات البحث .
 3. شكلت الودائع الاجمالية بأنواعها نسبة متوسطة من موارد البنك الإجمالية طيلة سنوات البحث حيث بلغ متوسط نسبتها (45%) خلال سنوات البحث .

وبناءً على ما سبق يرى الباحث:

أن هذه النتائج تؤكد على أن البنك الاسلامي الفلسطيني استطاع المحافظة على نمواً واضحاً وكبيراً في معدلات نمو ودائعه الإجمالية إلى موارده الإجمالية على مدى سنوات البحث، مما مكن البنك من الاستمرار في رحلة الصعود والنجاح واكتساب مزيد من الثقة لدى عملائه بصفة خاصة و لدى الجمهور الفلسطيني بصفة عامة .

رابعاً) الإجابة على السؤال الرابع من أسئلة البحث :

ينص السؤال الرابع على ما يلي :

السؤال الرابع : ما حجم رأس المال المدفوع الى الموارد الاجمالية؟ خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وما مقدار ونسبة نموها السنوية ؟

وللإجابة على السؤال الرابع نورد ما يأتي :

جدول رقم (15) يبين رأس المال المدفوع في البنك الإسلامي الفلسطيني (المبالغ بالمليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط
رأس المال المدفوع	50	63	69	74	77	80	85	90	73
الموارد الاجمالية	675	809	1,010	1,104	1,315	1,511	1,656	1,516	1200
مقدار النسبة السنوية	7%	8%	7%	7%	6%	5%	5%	6%	6%
معدل النمو السنوي	-	0%	-1%	0%	-1%	-1%	0%	1%	0%

المصدر: الميزانية المجمعة للبنك الاسلامي الفلسطيني في فلسطين للسنوات من 2015 الى 2022

يلاحظ من واقع بيانات الجدول السابق رقم (15) ما يلي:

1. شكل رأس المال المدفوع جزء قليل من ودائع البنك الإجمالية، حيث بلغ متوسط نسبته الى الودائع الاجمالية للبنك (6%) خلال سنوات البحث .
2. حقق البنك نمواً تصاعدياً مضاعفاً لقيمة رأس المال بقيمة بلغت (50) مليون دولار عام 2015 الى قيمة بلغت (90) مليون دولار في عام 2022 بزيادة بلغت (40) مليون دولار و بنسبة زيادة بلغت (80%) خلال سنوات البحث.
3. سجلت معدلات النمو لرأس المال أعلى ارتفاع لها عام 2016 بلغت أوجها بنسبة مقارنة بلغت (8%) خلال سنوات البحث.

وبناءً على ما سبق يرى الباحث:

أن هذه النتائج تؤكد على أن البنك الاسلامي الفلسطيني استطاع تحقيق زيادة معتبرة ولكنها متدحرجة لرأس المال خلال سنوات البحث، و المحافظة على زيادة ومضاعفه رأس ماله على مدى سنوات البحث حيث يعتبر رأس مال البنك بمثابة العمود الفقري للبنك ومصدر ثقة وأمان للمودعين والمستثمرين و تلبية لمتطلبات سلطة النقد الفلسطينية

خامساً) الإجابة على السؤال الخامس من أسئلة البحث: ينص السؤال الخامس على ما يلي :

السؤال الخامس : ما هي مكونات الموارد الذاتية (حقوق الملكية) في البنك الاسلامي الفلسطيني في فلسطين خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وما مقدار ونسبة كل منها ؟

وللإجابة على السؤال الخامس نورد ما يأتي :

جدول رقم (16) يبين مكونات الموارد الذاتية في البنك الإسلامي الفلسطيني (المبالغ بالمليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط	النسبة
رأس المال المدفوع	50	63	69	74	77	80	85	90	73	59%
احتياطي إجباري	7.38	11.06	11.43	9.29	8.00	15.05	22.37	26.18	14	11%
الأرباح المدورة	7.38	11.06	11.43	9.29	8.00	15.05	22.37	26.18	14	11%
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	11.28	11.02	11.02	11.02	11	9%
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	6.94	8.45	9.70	31.66	4.38	4.38	4.38	4.38	9	7%
احتياطي الاستثمارات العقارية	5.33	7.22	9.40	0.96	0.26	0.19	0.19	0.30	3	2%
علاوة إصدار رأس المال	0.27	0.37	0.25	0.23	0.27	0.75	0.88	0.23	0	0%
التغير المتراكم في القيمة العادلة	0.27	0.37	0.25	0.23	0.27	0.75	0.88	0.23	0	0%
صافي حقوق الملكية	77.57	101.05	111.47	125.67	109.47	127.21	147.09	158.53	125	100%
مقدار النمو	-	23	10	14	-16	18	20	11	10	
معدل النمو	-	30%	10%	13%	-13%	16%	16%	8%	10%	

المصدر: الميزانية المجمعة للبنك الاسلامي الفلسطيني في فلسطين للسنوات من 2015 الى 2022 .

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (16) ما يلي :

1. يمثل رأس المال المدفوع نسبة (59 %) من إجمالي الموارد الذاتية للبنك عن سنوات البحث.
2. زادت قيمة الموارد الذاتية للبنك من (77) مليون دولار الى (125) مليون دولار بنسبة زيادة بلغت (62 %) خلال سنوات البحث.
3. حظي عام (2016) بأكبر زيادة في حقوق الملكية بلغت (23) مليون دولار وبنسبة زيادة سنوية بلغت (30 %) خلال سنوات الدراسة .
4. حظي عام (2016) بأكبر زيادة في حقوق الملكية بلغت (23) مليون دولار خلال سنوات الدراسة .
5. بلغ متوسط نتيجة الأعمال السنوية لنمو الموارد الذاتية للبنك خلال سنوات البحث نسبة (10 %) سنوياً.
6. قام البنك بتكوين مجموعة من الاحتياطات اجبارية وتقلبات دورية ومخاطر ومصرفية بلغت قيمتها (14 ، 11 ، 9) مليون دولار بنسبة بلغت (11 % ، 9 % ، 7 %) على التوالي من إجمالي الموارد الذاتية للمصرف عن سنوات البحث .
7. حقق البنك أرباح مدورة غير موزعة مقدارها (14) مليون دولار تقدر متوسط نسبتها (11 %) من إجمالي الموارد الذاتية للمصرف عن سنوات البحث .
8. حقق البنك زيادة كبيرة في الأرباح غير الموزعة بنسبة بلغت (200 %) حيث زادت من عام 2015 من (7) مليون دولار الى (14) مليون دولار خلال سنوات البحث .

وبناءً على ما سبق يرى الباحث:

قام البنك بتحقيق زيادة في مكونات موارده الذاتية وحقق مزيد من القوى والموانع الاحتياطية لرأس ماله من خلال تكوين حزمة من الاحتياطيات المصرفية و الاحتياطيات العقارية و الاحتياطيات الاجبارية الى جانب الارباح المدورة (غير الموزعة) مما يشير إلى كفاءة الإدارة في استخدام موارد المصرف، حيث من المفترض أيضاً أن تكون نسبة الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية مرتفعة، لتتناسب مع الطبيعة الاستثمارية لهذه المصارف ومواجهة مخاطر التمويل والاستثمار التي تقوم بها ، وكلما زادت هذه النسبة دلت على قدرة المصرف على مقابلة مخاطر الاستثمار أيا كان نوعها، ومقابلة الخسائر المتوقعة والتي قد تنتج عن الاستثمار .

سادساً) الإجابة على السؤال السادس من أسئلة البحث:

ينص السؤال السادس على ما يلي :

السؤال السادس: ما حجم التوظيفات الإجمالية في البنك الاسلامي الفلسطيني في فلسطين خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وما مقدار ونسبة نموها السنوية ؟

وللإجابة على السؤال السادس نورد ما يأتي :

جدول رقم (17) يبين التوظيفات الإجمالية في البنك الإسلامي الفلسطيني (المبالغ بالآلاف دولار)

النسبة	متوسط	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	التوظيفات
34%	13,565	26,310	25,999	27,368	28,841	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
26%	10,440	11,584	11,578	11,670	11,636	11,451	11,336	9,486	4,782	استثمارات في شركات حليفة
21%	8,246	3,706	2,888	2,702	3,231	28,828	24,616	-	-	مشاريع تحت التنفيذ
20%	7,854	9,906	13,618	8,376	8,677	12,743	7,959	777	777	استثمارات عقارية
100%	40,105	51,505	54,083	50,116	52,384	53,021	43,910	10,263	5,559	مجموع التوظيفات
	5,743	-2,578	3,967	-2,269	-637	9,111	33,647	4,704	-	مقدار النمو السنوي
	54%	-5%	8%	-4%	-1%	21%	328%	85%	-	معدل النمو السنوي

المصدر: الميزانية المجمعة للبنك الاسلامي الفلسطيني في فلسطين للسنوات من 2015 الى 2022

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (17) ما يلي :

1. تمثل توظيفات عقارات وممتلكات ومعدات البنك حوالي ثلث التوظيفات الاجمالية و بنسبة بلغت حوالي (34 %) من مجموع توظيفات البنك الإجمالية عن سنوات البحث.
 2. تمثل توظيفات في شركات حليفة ومشاريع تحت التنفيذ واستثمارات عقارية ما نسبة (26%، 21%، 20%) على التوالي وبمجموع نسبي بلغ حوالي (67%) من مجموع توظيفات البنك الإجمالية عن سنوات البحث.
 3. حظي عام (2016) بأكبر نسبة نمو في التوظيفات بنسبة زيادة سنوية بلغت (328%) خلال سنوات الدراسة وبقيمة بلغت (33) ملون دولار تقريباً .
 4. بلغ متوسط نتيجة النمو السنوية لنمو التوظيفات الاجمالية للبنك (5,7) مليون دولار سنوياً و بمتوسط نسبة مئوية سنوية بلغت (54%) سنوياً خلال سنوات البحث .
- وبناءً على ما سبق يرى الباحث:

نجاح البنك في تنويع توظيفاته الاجمالية، حيث تنوعت عمليات التوظيف على عدة مجالات لتوزيع نسب وتوقعات المخاطرة للتقليل منها ، وكانت نسب التوظيفات متقاربة بين المجالات الاربعة لهذه التوظيفات الإجمالية في المصرف خلال سنوات البحث .

سابعاً) الإجابة على السؤال السابع من أسئلة البحث :

ينص السؤال السابع على ما يلي :

السؤال السابع : ما حجم ونسبة مساهمة البنك الاسلامي الفلسطيني في فلسطين في تقديم التمويل بصيغ الاستثمار والتمويلات الاسلامية خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟
وللإجابة على السؤال السابع نورد ما يأتي :

جدول رقم (18) يبين صيغ التمويل الاسلامية الإجمالية في البنك الإسلامي الفلسطيني
(المبالغ بالآلاف دولار)

النسبة	المتوسط	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	صيغ التمويل
88%	642,095	821,258	792,997	750,890	696,651	644,125	524,125	494,413	412,301	المربحة للأمر بالشراء
3%	22,111	32,563	33,950	34,014	26,750	22,416	12,457	8,939	5,799	تمويل استصناع
2%	16,187	14,687	19,231	23,854	26,750	21,458	11,426	7,629	4,461	تمويل المساومة
2%	12,879	23,618	36,343	43,068	-	-	-	-	-	التورق
2%	18,284	22,251	19,264	20,629	23,175	20,146	18,426	13,345	9,039	بطاقات ائتمان إسلامية
1%	6,510	11,414	9,124	8,089	4,722	4,652	4,616	4,519	4,946	إجارة منتهية بالتملك
1%	5,964	-	-	8,000	8,000	8,000	8,000	8,459	7,250	تمويل المضاربة
1%	3,800	2,971	4,337	14,066	1,645	1,751	1,850	1,780	1,997	قرض حسن
1%	4,160	2,432	3,989	6,699	5,963	4,879	4,321	3,696	1,297	حسابات حارية مكتشوفة
0%	942	-	-	-	-	-	2,631	2,526	2,376	تمويل المشاركة
100 %	732,931	931,193	919,236	909,310	793,656	727,426	587,852	545,305	449,469	المجموع
	60,216	11,957	9,927	115,654	66,229	139,575	42,546	95,837	-	مقدار النمو
	10%	1%	1%	15%	9%	24%	8%	21%	-	معدل النمو

المصدر: الميزانية المجمعة للبنك الاسلامي الفلسطيني في فلسطين للسنوات من 2015 الى 2022

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (18) ما يلي :

1. تمثل تمويلات بصيغة ببيع للأمر بالشراء (المرابحة الإسلامية) حصة الأسد من مجموع التمويلات بنسبة بلغت حوالي (88%) من إجمالي صيغ التمويل الإسلامية في البنك عن سنوات البحث.
2. توزعت صيغ التمويل الإسلامية في البنك على (10) أنواع من التمويلات حظيت معظمها بنسب تمويل هامشية و ضئيلة في البنك ما عدا تمويل المrabحة للأمر بالشراء الذي استحوذ على معظم التمويلات خلال سنوات البحث.
3. بلغت نسبة الاستثمار في صيغة الاستصناع وتمويل المساومة وصيغة التورق وبطاقات الائتمان المصرفي نسب متدنية لدى البنك حيث بلغت (3%، 2%، 2%) على التوالي وقيم (12، 18، 16، 22) مليون دولار على التوالي من إجمالي توظيفات البنك بصيغ التمويل الإسلامية خلال سنوات البحث.
4. بلغت نسبة الاستثمار بصيغة المضاربة و صيغة الاجارة المنتهية بالتمليك في أدنى مستوياتها و نسبها لدى البنك (1%، 0%، 0%) و بمتوسط قيمة نسبة (1، 5) مليون دولار (تقريباً) من إجمالي توظيفات البنك بصيغ التمويل الإسلامية خلال سنوات البحث.
5. حظي عام (2018) بأكبر نسبة نمو في التوظيفات بنسبة زيادة سنوية بلغت (24%) خلال سنوات الدراسة بقيمة نمو في التوظيفات بقيمة بلغت (139) مليون دولار خلال سنوات الدراسة .
6. بلغ متوسط نتيجة النمو السنوية لنمو التوظيفات الاجمالية للبنك (60) مليون دولار سنوياً و بمتوسط نسبة مئوية سنوية بلغت (10%) سنوياً خلال سنوات البحث .

وبناءً على ما سبق يرى الباحث:

ركز البنك على التوظيف على صيغة تمويل المrabحة للأمر بالشراء بعيداً عن تحمل المخاطرة حيث بلغت التمويلات (88%)، ومن المعلوم أن هذه الصيغة التمويلية قد وجهت لها انتقادات شديدة لا نها تتقاطع بشكل كبير مع القروض الربوية في البنوك التجارية ودورها وأثرها التنموي يكون ضعيفاً في تحقيق التنمية الاقتصادية . في المقابل يتضح أيضاً التوجه الضعيف للبنك نحو صيغ التمويل ذات البعد التنموي مثل: التوظيفات في صيغة الاجارة المنتهية بالتمليك وصيغة المشاركة وصيغة المضاربة حيث بلغت أدنى مستوياتها و نسبها لدى البنك خلال سنوات البحث ويعزى ذلك من وجهة نظر الباحث الى تجنب البنك درجات المخاطرة وخصوصاً في ظل التحديات والمشاكل السياسية والتي تنعكس على الحالة الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي الصهيوني الجاثم على صدر الوطن .

ثامناً) الإجابة على السؤال الثامن من أسئلة البحث :

ينص السؤال الثامن على ما يلي :

السؤال الثامن: ما حجم ونسبة مساهمة البنك الاسلامي الفلسطيني في فلسطين في تمويل القطاعات الاقتصادية ؟ ما أولويات أجندة تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وللإجابة على الثامن نورد ما يأتي :

جدول رقم (19) يبين القطاعات الاقتصادية الإجمالية في البنك الإسلامي الفلسطيني
(المبالغ بالمليون دولار)

القطاعات الاقتصادية	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط	النسبة
تمويلات استهلاكية	57.07	80.78	123.63	135.07	148.68	187.11	189.46	181.18	1,103	19%
عقارات وإنشاءات	69.71	87.25	101.37	126.71	138.20	158.49	163.22	190.46	1,035	18%
الأراضي	44.42	64.39	104.83	131.86	143.65	158.25	166.27	170.59	984	17%
تجارة بالجملة والفرق	48.24	69.81	83.49	124.24	135.35	0.15	188.99	197.38	848	15%
القطاع العام	48.66	52.56	50.29	46.40	65.73	117.70	192.20	174.56	748	13%
الصناعة والزراعة	19.75	41.82	55.20	68.87	71.09	70.37	65.59	61.25	454	8%
القطاع الخدماتي	24.08	23.81	42.12	55.33	60.03	65.54	58.84	73.02	403	7%
قطاعات أخرى	11.19	13.37	15.96	39.06	41.23	45.12	50.53	53.69	270	5%
المجموع	323	434	577	728	804	803	1,075	1,102	5,845	100%
مقدار النمو السنوي	-	111	143	151	76	329	272	27	1109	
معدل النمو السنوي	-	34%	33%	26%	11%	69%	34%	3%	21%	

المصدر: الميزانية المجمعة للبنك الإسلامي الفلسطيني في فلسطين للسنوات من 2015 الى 2022

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (19) ما يلي :

1. تصدرت التمويلات الاستهلاكية القطاعات الاقتصادية المختلفة التي قام البنك بتمويلها بما مجموعه (1,165) مليون دولار وبنسبة حوالي (19%) من إجمالي تمويلات القطاعات الاقتصادية خلال سنوات البحث.
 2. جاءت تمويلات العقارات والأراضي في المرتبة الثانية من القطاعات الاقتصادية المختلفة التي قام البنك بتمويلها بما مجموعه (1,035) و (984) مليون دولار وبنسبة متساوية لكل منهما حوالي (18%، 17%) على التوالي من إجمالي تمويلات القطاعات الاقتصادية خلال سنوات البحث.
 3. جاءت تمويلات الخدمات والصناعة والتجارة في المراتب الأخيرة من القطاعات الاقتصادية المختلفة التي قام البنك بتمويلها بما مجموعه (454) و (403) مليون دولار (8%) و (7%) لكل منهما على التوالي من إجمالي تمويلات القطاعات الاقتصادية خلال سنوات البحث.
 4. زادت قيمة تمويلات القطاعات الاقتصادية للبنك من (323) مليون دولار عام 2015 الى (1,102) مليون دولار عام 2022 بنسبة زيادة بلغت (293%) خلال سنوات البحث.
- وبناءً على ما سبق يرى الباحث:
- ان البنك نجح في تنويع سلة تمويلاته للقطاعات الاقتصادية بنسب متقاربة حيث توزعت التمويلات على مختلف القطاعات الاقتصادية، وان كانت القطاعات التي تنصدر قائمة التمويلات في معظمها ليست قطاعات تنموية، وهذا يدل على لجوء البنك الى تحقيق أجندته الربحية و ليست تحقيق أولويات التنمية الاقتصادية .

أهم نتائج البحث

1. بلغ حجم الموجودات الاجمالية في البنك الاسلامي الفلسطيني ، عام 2015 (675) مليون دولار، في حين زادت هذه الموجودات إلى (1,516) مليون دولار في نهاية عام 2022، بزيادة بلغت (841) مليون دولار .
2. بلغ حجم الودائع الاستثمارية في البنك الاسلامي الفلسطيني عام 2015 (365) مليون دولار، في حين زادت هذه الودائع إلى (974) مليون دولار في نهاية عام 2022، بزيادة بلغت (510) مليون دولار و وتضاعفت بنسبة زيادة بلغت حوالي (140%) و بلغ المتوسط العام لمعدلات نمو الودائع الإجمالية للبنك (12%) خلال سنوات البحث .
3. يمثل رأس المال المدفوع نسبة (59%) من إجمالي الموارد الذاتية للبنك وشكل رأس المال المدفوع جزء قليل من ودائع البنك الإجمالية، وحقق البنك نمواً تصاعدياً مضاعفاً لقيمة رأس المال بقيمة بلغت (50) مليون دولار عام 2015 الى قيمة بلغت (90) مليون دولار في عام 2022 بزيادة بلغت (40) مليون دولار و بنسبة زيادة بلغت (80%) خلال سنوات البحث.
4. تمثل توظيفات عقارات وممتلكات ومعدات البنك حوالي ثلث التوظيفات الاجمالية و بنسبة بلغت حوالي (34%) من مجموع توظيفات البنك الإجمالية عن سنوات البحث.
5. تمثل توظيفات في شركات حليفة ومشاريع تحت التنفيذ واستثمارات عقارية ما نسبة (26%، 21%، 20%) على التوالي وبمجموع نسبي بلغ حوالي (67%) من مجموع توظيفات البنك الإجمالية عن سنوات البحث.
6. تمثل تمويلات بصيغة بيوع للأمر بالشراء (المربحة الاسلامية) حصة الاسد من مجموع التمويلات بنسبة بلغت حوالي (88%) من إجمالي صيغ التمويل الاسلامية في البنك عن سنوات البحث.
7. بلغت نسبة الاستثمار في صيغة الاستصناع وتمويل المساومة وصيغة التورق وبطاقات الائتمان المصرفي نسب متدنية لدي البنك حيث بلغت (3%، 2%، 2%) على التوالي وبقيم (12، 18، 16، 22) مليون دولار على التوالي من إجمالي توظيفات البنك بصيغ التمويل الاسلامية خلال سنوات البحث.
8. بلغت نسبة الاستثمار بصيغة المضاربة و صيغة الاجارة المنتهية بالتملك في أدنى مستوياتها و نسبها لدي البنك (1%، صفر%) و بمتوسط قيمة نسبة (1، 5) مليون دولار (تقريباً) من إجمالي توظيفات البنك بصيغ التمويل الاسلامية خلال سنوات البحث.
9. تصدرت التمويلات الاستهلاكية القطاعات الاقتصادية المختلفة التي قام البنك بتمويلها بما مجموعه (1,165) مليون دولار وبنسبة حوالي (19%) من إجمالي تمويلات القطاعات الاقتصادية خلال سنوات البحث.
10. جاءت تمويلات العقارات والاراضي في المرتبة الثانية من القطاعات الاقتصادية المختلفة التي قام البنك بتمويلها بما مجموعه (1,035) و (984) مليون دولار وبنسبة متساوية لكل منهما حوالي (18%، 17%) على التوالي من إجمالي تمويلات القطاعات الاقتصادية خلال سنوات البحث.

أهم توصيات البحث

أولاً: توصيات للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين

1. ضرورة سعي المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين إلى زيادة وتوسيع حزمة تمويلها للقطاعات الإنتاجية والمشروعات الاقتصادية الحيوية للاقتصاد الفلسطيني، لاسيما المشروعات الصغيرة التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتعتبر ركيزته الأساسية.
2. ضرورة تغيير توجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نحو الاستثمارات والتوظيفات قصيرة الأجل والتي حيث تكاد تشكل معظم استثمارات هذه المصارف الى التوجه نحو الاستثمارات التنموية ذات الأجل الطويلة .
3. ضرورة تقليل تركيز و تفضيل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لأسلوب المربحة والتسهيلات الائتمانية المباشرة على حساب صيغ التمويل الاسلامية الأخرى .
4. ضرورة زيادة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لحزم تمويلاتها بالصيغ والأساليب ذات الطبيعة التنموية طويلة الأجل مثل : صيغ التمويل بالمشاركة المنتهية بالتملك أو المشاركة الدائمة و صيغ تمويل المضاربة و صيغ تمويل البيع التأجيري.

5. ضرورة قيام المصارف الإسلامية بالاهتمام بالتوظيفات طويلة الأجل و عدم الاقتصار والتركيز على التمويل قصير الأجل مع ضرورة تفعيل العمل بأساليب التمويل وصيغ الاستثمار المختلفة كالمضاربة والمشاركة والتأجير التمويلي وتقديم التمويل اللازم لسد الاحتياجات القطاعية الاقتصادية المختلفة للاقتصاد الفلسطيني.
6. ضرورة دعم القطاع الصناعي والزراعي وخلق صناعات جديدة تساهم بشكل فعال في زيادة مساهمتها في تمويل هذه القطاعات والتي بدورها تساهم في زيادة تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين .
- ثانياً: توصيات لسلطة النقد الفلسطينية.**

1. دفع المصارف الإسلامية على إحداث تغييرات جوهرية في الاستثمار بمنحها إعفاءات ضريبية وإعادة النظر في التشريعات المصرفية التي تحكم المصارف الإسلامية وإعطاء صلاحيات لأجهزتها الرقابية وتحديد عقوبات رادعة لمخالفي التعليمات حفظاً على سلامة الجهاز المصرفي الفلسطيني .
2. مشاركة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في تمويل وإنشاء مؤسسات التمويل الاستثماري المتخصصة مثل: بنوك الإسكان و البنوك الصناعية، البنوك الزراعية بما يخدم ويتكامل مع خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية.
3. ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بوضع لوائح وتشريعات خاصة تنظم عمل الفروع الإسلامية وعلاقتها مع سلطة النقد الفلسطينية، وعدم تطبيق نفس الأنظمة والقوانين المطبقة على المصارف التجارية عليها، وإنشاء دائرة رقابة متخصصة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مدعومة بأصحاب الخبرات والكفاءات المصرفية المدربة .

المراجع:

أولاً: الكتب .

- 1- أبوزيد، محمد عبد المنعم، (الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق) ، الطبعة الأولى ، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.
- 2- البخاري، الإمام (صحيح البخاري)، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار الفكر، 2001.
- 3- برنامج دراسات التنمية، (تقرير التنمية الاقتصادية في فلسطين 2018-2021)، جامعة بير زيت ، نيسان، 2022.
- 4- بكري ، كامل ، (التنمية الاقتصادية)، القاهرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الأولى، 2015 .
- 5- حبيب ، كاظم، (مفهوم التنمية الاقتصادية)، الطبعة الأولى ، دار الفارابي، الجزائر، 2004.
- 6- خالدي، خديجة، 2005، (البنوك الإسلامية: نشأة، تطور، آفاق)، بحث منشور في دفاتر MECAS ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد الأول ، ص100-120، 2005.
- 7- دنيا، شوقي أحمد، (تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي)، الطبعة الأولى، بيروت ، مؤسسة الرسالة، 2008.
- 8- رمضان، زياد سليم ، ومحفوظ، أحمد جودة، (إدارة البنوك)، الطبعة الثانية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2019.
- 9- شحاتة، حسين، (المصارف الإسلامية بين الفكر و التطبيق)، ط1، مكتبة التقوى، مدينة نصر، القاهرة ، 2006.
- 10- صوان ، محمود حسن ،(أساسيات العمل المصرفي الإسلامي)، الطبعة الأولى ، عمان، دار وائل للنشر، 2011.
- 11- عاشور، يوسف حسين محمود ، (مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية) ، الطبعة الأولى، فلسطين ، غزة ، مطبعة الرنتيسي، 2002 .
- 12- عبد الله، خالد أمين، (العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة) ، الطبعة الثالثة ، عمان، دار وائل للنشر ، 2002.
- 13- لجنة من أساتذة الجامعات المتخصصين والخبراء ، (برنامج صيغ الاستثمار الإسلامية) ،المجلد الأول، مركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث والدراسات والاستثمارات والتدريب، 1996.
- 14- لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين،(تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية)، الطبعة الأولى ، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.
- 15- المصري، عبد السميع ، 2012، (المصرف الإسلامي علمياً وعملياً)، دار التضامن للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى.

ثانياً: رسائل ماجستير ودكتوراه غير المنشورة :

- 1- الطنبور ، خالد ناجح حريبي ،(دور الجهاز المصرفي في فلسطين و أثره في تمويل التنمية) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 2011.
- 2- الطنبور ، خالد ناجح حريبي ،(دور الجهاز المصرفي في فلسطين و أثره في تمويل التنمية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 2018.
- 3- الفراء، مرام محمد ،(دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية)، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2018.
- 4- المشهراوي، أحمد حسين،(دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين)، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2015 .

ثالثاً: البحوث المنشورة وغير المنشورة

- 1- جبر، هشام،(دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية في فلسطين)، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المصرفي الأول في فلسطين، فلسطين، غزة ،مركز رشاد الشوا الثقافي، من 2-3 ديسمبر 1998م.
- 2- نمر، سليمان،(الفروع الإسلامية للبنوك ودورها في التنمية في فلسطين)، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المصرفي الأول في فلسطين، فلسطين ، غزة ، مركز رشاد الشوا الثقافي من 2-3 ديسمبر 1998م.

رابعاً: النشرات والتقارير المالية السنوية :

- 1- البنك الاسلامي الفلسطيني ، قائمة المركز المالي،(2015-2022) .
 - 2- سلطة النقد الفلسطينية، (كتيب تعريفي)، دائرة الأبحاث والتطوير، أيلول ، 2022.
 - 3- سلطة النقد الفلسطينية، (نشرة تعريفية)، دائرة الأبحاث والتطوير، فبراير ، 2020.
- خامساً: المراجع الإلكترونية - مواقع الشبكة العنكبوتية
- 1- موقع البنك الإسلامي الفلسطيني: <http://www.Palestineislamicbank.ps> .
 - 2- موقع البنك الإسلامي الفلسطيني: <http://www.islamicbank.ps> .
 - 3- موقع سلطة النقد الفلسطينية (www.pma-palestine.org).